الأنباء
الاثنين 2 نوفمبر 2015

الوزير العيسى كشف عن أن البرنامج المتكامل لتطوير التعليم رُفِع إلى مجلس الوزراء ولا توجد عوائق أمامه بعد أن أشبعت بنوده بحثاً ودراسة

توحيد المناهج الدراسية الخليجية على طاولة وزراء تربية «التعاون»

د. بدر العيسى ود.هيثم الأثري ود. صبيح المخيزيم ود. سعود الحربي وفيصل المقصيد خلال المؤتمر الصحافي

حوار بين د. بدر العيسى ود. هيثم الأثري (ريليش كومار)

عبدالعزيز الفضلي

أعلن وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى عن عرض البرنامج المتكامل لتطوير التعليم على مجلس الوزراء منذ نحو شهر تقريبا، لافتا إلى انه لا توجد أي عوائق، حيث إن بنوده أشبعت بالبحث والدراسة وارتأينا عدم التأخير كي لا ننتظر حتى أبريل المقبل.

جاء ذلك في المؤتمر الصحافي الذي عقده ظهر أمس بحضور وكيل الوزارة د.هيثم الأثري ومدير المركز الوطني لتطوير التعليم د.صبيح المخيزيم وبعض الوكلاء المساعدين.

د.الأثري: البرنامج مشروع دولة والمسؤولية مشتركة

المخيزيم: طلبة أولى ابتدائي سيتخرجون بالمنهج المطور

الحربي: تاريخ الكويت منهج جديد سيتم إدخاله في المواد الدراسية

وبين العيسى ان تكلفة البرنامج كانت 16 مليون دينار ولكن خفضت بجهود مسؤولي الوزارة إلى 10 ملايين و600 ألف دينار تنفق خلال الـ 5 سنوات المقبلة على دفعات بواقع مليونين و120 ألف دينار لكل عام وتشمل جميع الدورات التدريبية والبرامج المهنية للمعلمين والإدارات المدرسية، مؤكدا ان الوزارة وضعت الإطار المرجعي والتنفيذي نحو تطوير المنظومة التعليمية في الكويت، وذلك من خلال مشاريع وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم، آخذا في الاعتبار التحديات التي تواجه النظام التعليمي وإنجازات السنوات السابقة وأولويات المرحلة الحالية والمشاريع المستقبلية، والذي يعول عليه في إحداث نقلة نوعية في مخرجات المنظومة التربوية ورفع مستوياتها من خلال نظام تعليمي يساهم في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف العيسى: «يجب ألا نغفل موقف القيادة السياسية ممثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بالدعم اللامتناهي ماديا ومعنويا للعملية التربوية والتعليمية في جميع مراحلها بما فيها الجامعية، ورصد الميزانيات والأموال اللازمة لذلك، ودعم أعضاء اللجنة التعليمية في مجلس الأمة ومساندة مشاريع القوانين والتشريعات التي يحتاجها الميدان التربوي، كما يجب علينا ألا نغفل دور الإعلام المرئي والمسموع وخصوصا دور الصحافة الإيجابي في إبراز تلك المشاريع وتسليط الضوء عليها، لكي تتفاعل معها قطاعات المجتمع وأولياء الأمور وتربويون ومفكرون، وبذلك تكون لدينا تغذية راجعة للرصد والتحليل لكي ننجح في إعادة التقييم والتقويم لمشاريعنا أولا بأول.

كما أكد الوزير العيسى أنه سيطرح فكرة توحيد المناهج الدراسية على مستوى دول الخليج خلال الاجتماع المقبل لوزراء التربية في دول مجلس التعاون المزمع عقده في الرياض، وقال ان الكويت عضوا في مكتب التربية العربي وهناك استراتيجية بهذا الشأن صادق عليها المكتب في أكتوبر الفائت ونحن ملزمون بها، مؤكدا «ان توحيد المناهج بين دول الخليج سيكون في المرتكزات العامة والخطاب التربوي الواحد ولكن لكل دولة».

من جانبه، وصف وكيل وزارة التربية د.هيثم الأثري المشروع بـ «الضخم» من الناحية المعنوية وليس المادية ويأتي على رأس أولويات الوزارة فهو مشروع دولة والمسؤولية فيه مشتركة انطلاقا نحو إصلاح التعليم ليتماشى مع التطلعات المحلية والدولية ليكون بمنزلة خطة تنسيقية تنفيذية في مشاريع متكاملة في الخطة الإنمائية لوزارة التربية ومشاريع التطوير في المركز الوطني لتطوير التعليم وبالتناسق مع مشروع التعليم للجميع حتى عام 2030 لليونسكو.

واستعرض الأثري محاور البرنامج الـ 5 وهي تطوير وتعزيز المناهج، وكفاءة التدريس، وكفاءة المدرسة، وكفاءة ومساءلة نظام التعليم، والسياسة التعليمية وما تشمله من اتخاذ القرار والدعم التنفيذي، معربا عن أمله في أن يتم تحقيق النجاح لجميع محاور البرنامج.

بدوره، قال مدير المركز الوطني لتطوير التعليم د.صبيح المخيزيم انه تم تشكيل فرق عمل لتنفيذ المشاريع وتم تعيين رئيس لكل مشروع وسترفع جميع الفرق المعنية بالتنفيذ تقاريرها بشكل دوري إلى اللجنة المشكلة برئاسة الوزير العيسى وعضوية وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين، مؤكدا ان كل فريق يضم أعضاء من الجهات المشاركة في البرنامج، وزارة التربية والمركز الوطني والبنك الدولي وكلية التربية والتربية الأساسية، لافتا في الوقت نفسه إلى أن آراء البنك الدولي ستكون استشارية فقط.

ولفت المخيزيم إلى أن دفعة الصف الأول الابتدائي التي التحقت بالمدارس مطلع العام الدراسي الحالي ستتخرج بمناهج مطورة، مبنية على الكفايات التعليمية، فيما قال ان تقييم أثر البرنامج في الميدان التربوي سيقاس من خلال نتائج مشاركات الطلبة في الاختبارات الدولية تيمز وبيرلز.

وكشف الوكيل المساعد للبحوث التربوية والمناهج د.سعود الحربي عن مقرر جديد ستطرحه الوزارة خلال العام الدراسي المقبل بعنوان «تاريخ الكويت» كمنهج مستقل لتعريف الطلبة بالنظام السياسي في الكويت وإطلاعهم على مآثر الأولين وبطولات الآباء والأجداد».

وفيما أكد الحربي ان المنهج الجديد عرض على مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية وتم اعتماده رسميا نفى إلغاء مادة التربية الوطنية، كما يتردد وإنما تم تضمينها ضمن المناهج الدراسية الأخرى إضافة إلى مادة الدستور وحقوق الإنسان التي لاتزال تدرس، مؤكدا ان الوزارة ماضية في تطوير مناهجها بعضها بشكل جذري وأخرى بتعديلات معينة تواكب المستجدات والمتغيرات الحالية كـ «جهاز حاسوب نزيد من سرعته».

وأوضح الحربي ان التغيير الجذري للمناهج لا يعني أنها كانت غير صالحة للاستخدام بل على العكس أدت المهام المطلوبة منها في فترة زمنية معينة ورأينا أن تطويرها وفق المتغيرات الحديثة أمرا حتميا، مؤكدا «لا نرضى لمناهجنا ان تكون منفصلة عن الواقع وسيكون تطويرها وفق المعايير العالمية وثقافة المجتمع الكويتي وخصوصيته وستكون مرتبطة بسوق العمل ومنظومة القيم في الكويت»، لافتا في الوقت نفسه إلى أن الحديث عن تطوير المناهج يشمل جميع المواد الدراسية وليس مادة بعينها.

توسيع مشروع «الإدارة المطورة» ليشمل 142 مدرسة

محمود الموسوي

أكد مدير المركز الوطني لتطوير التعليم الدكتور صبيح المخيزيم أن المركز الوطني شريك استراتيجي لوزارة التربية ضمن برنامج التعاون الفني بين وزارة التربية والمركز والبنك الدولي، وتطمح هذه الاتفاقية إلى تنفيذ البرنامج المتكامل لتطوير التعليم الذي يمتد من عام 2015 وحتى عام 2019، وسيتم خلال هذه الفترة وبشكل تدريجي تطبيق هذه المشاريع.

وأشار د.المخيزيم إلى أن البرنامج يتكون من خمسة محاور رئيسة، لافتا إلى أن هناك برنامجا زمنيا معتمدا وخطة زمنية لتنفيذ كل محور، ونعمل حاليا على تحديد الوقت الزمني لكل محور، فجميع المشاريع في المحاور يتم العمل بها حاليا فخلال العام الدراسي القادم 2017/2016، سيتم تطبيق المناهج الجديدة للصفين الثاني والسادس، وبالنسبة لمشروع رفع كفاءة المعلم والإطار المرجعي للمعلم فقد يتم استكمال بعض المعايير لاعتماد التنمية المهنية، كما سيتم التعاون مع مكتب استشاري لدراسة رخصة المعلم، وتم كذلك التوسع في تطبيق المحور الثالث الذي يتضمن كفاءة المدرسة ليشمل من 48 حتى 142 مدرسة، وهناك إمكانية لتطبيقه بشكل متكامل في العام المقبل لكن ذلك يعتمد على التعديل الذي يتم على مستوى المنطقة التعليمية، أما المحور الرابع المتعلق بالمعايير، فبالنسبة لمعايير المنهج تم الانتهاء من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ونأمل أن يبدأ العمل في المرحلة الثانوية ويتبع ذلك اعداد المناهج لهذه المرحلة، إلى جانب العمل على اعتماد بقية المعايير، ومن المفترض اعتماد الإطار المرجعي للقياس والتقويم.

معايير جديدة للمناهج الدراسية

محمود الموسوي

أكد الوكيل المساعد للبحوث التربوية والمناهج د.سعود الحربي أن فلسفة تطوير المناهج تعد الموجه الحقيقي لعملية التطوير وتستند على أسس عدة وتأتي في عدة سياقات هي: التطور المعرفي للمجالات العلمية، فمن سمات العصر الحالي التطور والتغير المتسارع في صميم المعرفة الإنسانية والعلمية بشكل عام، مما جعل المعلومات والمعارف في شتى المجالات متجددة، مما شكل تحديا كبيرا للتربية وعلى وجه الخصوص المناهج الدراسية، بحيث لا يمكن القبول بأن تكون مناهجنا تعيش حالة اغتراب وانفصال عن العلم والمعرفة الحديثة، لأنها حتما ستصبح من غير فائدة أو تأثير يذكر، لذلك نسعى أن نواكب في مناهجنا تلك المعارف والمعلومات والتي تتغير بين ليلة وضحاها، آخذين في الحسبان أن لكل مادة خصوصيتها المعرفية ومهاراتها الأساسية.

وأضاف د.الحربي في تصريح صحافي قائلا: «لاشك أن حاجات ومتطلبات المتعلمين تعد أحد سياقات فلسفة تطوير المناهج، فلا أحد يخالف مقولة أن المتعلم هو محور العملية التعليمية والتربوية، في الوقت نفسه ندرك بوضوح تغير حاجات ومتطلبات المتعلمين، الجسمية والنفسية والروحية والاجتماعية والعقلية وبذلك وضعناها نصب أعيننا، وهذا كله يأتي في سياق ما نلاحظه من حالة التغير والتنوع في تلك المتطلبات والحاجات، لاسيما الحاجات الخلقية والقيمية في عالم الآلة وأثرها حاليا على واقعنا الحياتي بشكل عام على مجرى حياة الإنسان، بالإضافة للمهارات الحياتية التي تمكنهم من العيش بفاعلية وشعورهم بقيمتهم ومكانتهم، ومن هنا نركز على الجوانب المعرفية والتي نقصد بها المعلومات والحقائق والمفاهيم والجوانب المهارية مثل المهارات العقلية والاجتماعية والأدائية، والجوانب القيمية والتي تحكم سلوك الإنسان بشكل كبير.

وزاد: «ومن سياقات فلسفة تطوير المناهج، حاجات ومتطلبات المجتمع والدولة، ونقصد بها ما يريده ويتوقعه المجتمع من المعلمين، فنحن في وزارة التربية نعد المتعلمين للحياة بالمفهوم العام وهذا يشمل تكوين المواطنة وسوق العمل وغيرها من أوجه المعيشة في المجتمع، بالإضافة لما نلاحظه من تحديات كبيرة وخطيرة بسبب أفكار الغلو والتطرف ومن هنا نعمل لتحصين أبنائنا من تلك الأفكار وفي المقابل نعزز القيم الإيجابية ونزيد من مضامينها وأثرها على المتعلمين خصوصا قيم حقوق الإنسان والمواطنة والانتماء والولاء وغيرها من القيم الإنسانية.

وتابع قائلا: ولتأكيد استجابة المناهج الدراسية لمتطلبات المجتمع، سنقوم بإعادة تدريس مادة الاقتصاد برؤية عملية جديدة، كذلك مادة علم الاجتماع والتي تعد من المجالات الأساسية لأنها ترتبط بالبعد الأفقي للإنسان، كذلك سيكون هناك كتاب جديد لمادة الفلسفة، وهذا يتزامن مع تطوير المناهج الدراسية الأخرى.

«التربية» تحدد ضوابط «الترفيع الوظيفي» للهيئتين التعليمية والإدارية

أصدر وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى قرارا بشأن ضوابط الترفيع الوظيفي للعاملين لدى وزارة التربية من أعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية، فقد تقرر:

أولا: تحديد قواعد وأسس الترفيع الوظيفي لكل الوظائف المتدرجة فنيا ومحدودة التدرج العاملة بوزارة التربية وفقا للضوابط التالية:

1ـ أن تتوافر في الموظف الشروط المحددة لشغل المستوى الوظيفي الأعلى في المجموعة الوظيفية التي ينتمي إليها.

2ـ أن يكون رفع المستوى الوظيفي للموظفين خلال الفترة من 1 /11 إلى 30 /12 على أن يصدر قرار إداري أو عدة قرارات إدارية برفع المستويات الوظيفية لموظفي الوزارة في تاريخ 31 /12 من كل عام ميلادي.

3ـ عدم سبق توقيع عقوبة تأديبية على الموظف (من بين العقوبات المنصوص عليها بالمادة رقم 60 من نظام الخدمة المدنية ولم يتم محوها حتى تاريخ بحث الترفيع الوظيفي وفقا لما تنظمه المادة 70 من نظام الخدمة المدنية.

4ـ أن يكون آخر تقريري تقويم كفاءة للموظف بتقدير امتياز ويجوز الاعتداد بفترة التجربة المجتازة بنجاح عوضا عن حصول الموظف على تقرير ممتاز في ذات العام بغرض رفع المستوى الوظيفي فقط، علما بأن المقصود بآخر تقريري كفاءة للموظف هو آخر تقريرين بخلاف سنة رفع المستوى الوظيفي وهو المعمول به حاليا بكل الجهات الحكومية عدا العاملين بالمعاهد والمدارس لجواز تقييم أدائهم عن فترة الدوام المقررة وهي سنة التقييم للعام الدراسي، ويعتد بتقرير ذات العام لرفع المستوى وتقرير السنة السابقة في رفع المستوى.

5ـ أن يكون ترشيح الموظفين لرفع المستوى الوظيفي مقصورا على المستوفين لشروط رفع المستوى ـ من قبل لجنة فنية متخصصة تشكلها الجهة.

6ـ أن يكون رفع المستوى الوظيفي إلى المستوى التالي لمستوى الوظيفة الحالي مباشرة.

7ـ لا تدخل في حساب مدة الخبرة المطلوبة كحد أدنى لشغل الوظيفة المدد التي يقضيها الموظف في غير مجال الوظيفة سواء كان منتدبا أو معارا أو منقولا أو منقطعا أو موقوفا عن العمل أو في إجازة أيا كان نوعها ومدتها، ويستثنى من ذلك الآتي:

أ ـ الإجازة الدورية.

ب ـ الإجازة أو البعثة الدراسية المنتهية بالحصول على مؤهل دراسي في مجال عمل الموظف وتحسب له مدة بقاء سنة افتراضية عن كل سنة قضاها بنجاح خلال مدة الدراسة.

ج ـ مدة الخدمة الإلزامية والاحتياطية مع استبعاد فترات الفرار والغياب.

د ـ الإجازة الخاصة في المجال الرياضي.

8ـ أن تكون الخبرة في مجال العمل أو التخصص.

9ـ حتى يتم رفع المستوى الوظيفي لمعلم (هـ) إلى معلم (د) يشترط أن تكون قد مرت سنة واحدة على عمله في مجال التعليم وبشرط عدم حصوله على تقدير (ضعيف) عند احتساب سنوات الخبرة مع استيفائه للشروط الأخرى الواردة في أي تشريعات سابقة على صدور القانون 28 /2011.

10ـ مدة الخبرة المطلوبة في كل مستوى من المستويات الوظيفية هي مدة الخبرة اللاحقة على المؤهل المعتمد أساسا للتعيين والتي مارس الموظف خلالها العمل في مجال تخصصه.

11ـ يتم رفع المستوى الوظيفي لمن تتوافر فيهم شروط رفع المستوى دون اشتراط موافقة الرئيس المباشر.

12ـ الفرق بين عدد سنوات الخبرة المطلوبة في مستوى وظيفي معين والمستوى الأعلى الذي يليه مباشرة يمثل (هذا العدد) مدة معينة (مدة بقاء في المستوى) وليس مدة كلية.

13ـ يرفع المستوى الوظيفي للموظف إلى المستوى التالي مباشرة لوظيفته بعد قضائه ضعف المدة المحددة كحد أدنى للبقاء في وظيفته في المواعيد المقررة لرفع المستوى الوظيفي بشرط ألا يكون آخر تقرير حصل عليه بتقدير ضعيف مع عدم الإخلال بالشروط الأخرى لرفع المستوى.

14ـ تحسب سنة الندب داخل الوزارة ضمن سنوات الخدمة للترقي في المستوى الوظيفي إذا كانت الوظيفة في نفس مجال العمل والتخصص.

ثانيا: تتولى إدارة الموارد البشرية القيام بكافة أعمال الترفيع الوظيفي وإصدار قرارات الترفيع وتخزينها بالنظم المتكاملة ومتابعتها من خلال بطاقات المتابعة للمستوى الوظيفي وذلك للوظائف التالية:

أ ـ المجموعات الوظيفية العاملة في ديوان عام الوزارة.

ب ـ وظائف الهيئة التعليمية العاملة بالمعاهد الدينية ومدارس التربية الخاصة والمدارس الأهلية.

ت ـ وظائف العلاج الطبيعي ووظائف الخدمات الطبية العاملة بوزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة.

ثالثا: تتولى إدارة الشؤون الإدارية والفنية بالإدارات العامة للمناطق التعليمية القيام بكل أعمال الترفيع الوظيفي وإصدار قراراتها وتخزينها بالنظم المتكاملة ومتابعتها من خلال بطاقات قراراتها المتابعة للمستوى الوظيفي وذلك للوظائف التالية:

أ ـ وظائف الهيئة التعليمية.

ب ـ المجموعات الوظيفية (غير وظائف الهيئة التعليمية) العامة في ديوان عام المنطقة والمدارس.

رابعا: يتم الترفيع الوظيفي من قبل لجان فنية متخصصة يصدر بتشكيلها قرار من وكيل الوزارة.

خامسا: يعمل هذا القرار اعتبارا من تاريخه 29 /10 /2015 وعلى جهات الاختصاص العلم والعمل بموجبه.

الجمعية أكدت أهمية جعل التعليم ضمن أولوية السلطتين

«المعلمين» تتطلع إلى حسم المسائل العالقة في الكادر وإقرار «حماية المعلم»

أعربت جمعية المعلمين عن أملها الكبير بأن تتعزز كل الجهود ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل انعقاد المجلس التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة لإدراج ووضع التعليم ضمن أولويات الاهتمام، وبما يتوافق مع الآمال والطموحات المرجوة، والعمل على توفير الأجواء التعليمية المناسبة وتهيئة ودعم المشاريع الكفيلة بتحقيق سبل الارتقاء والتطوير والتنمية والإصلاح للمسيرة التعليمية، وتذليل العقبات والمعوقات التي تقف في طريقها من خلال السعي الجاد والحثيث لمعالجة القضايا والمسائل العالقة والمتراكمة، وتأمين المستلزمات الكفيلة لمواجهة التحديات والمنعطفات الصعبة، وتأمين عوامل الاستقرار من خلال رؤى واضحة واستراتيجية ثابتة وبلورة خطط واضحة ومدروسة تتوافق مع الواقع والاحتياجات.

وأشارت الجمعية في بيان لها بمناسبة افتتاح المجلس لدور الانعقاد التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة إلى أن القضية التعليمية ستبقى دائما في امس الحاجة إلى أن تكون ضمن أولوية الاهتمام والعناية من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية، في ظل الاهتمام الكبير الذي يوليه صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد بالتعليم، وتوجيهات ومبادرات سموهما الدائمة للنهوض والارتقاء بالعملية التعليمية، وفي ظل المسؤوليات الوطنية والتربوية الجسام التي يتحملها أهل الميدان من المعلمين والمعلمات.

وأكدت الجمعية ضرورة أن تكون التربية بمنأى كامل عن التدخلات والضغوطات المرفوضة أيا كان شكلها ومضمونها، أو أن تكون رهينة لتحقيق الغايات والمكاسب الشخصية على حساب اللوائح والنظم والخطط المعتمدة، وضرورة أن تتوافق وتتكامل الجهود لتنفيذ المشاريع الحيوية القادرة على النهوض والارتقاء بمسيرتنا التعليمية، ومن أبرزها رفع مستوى وكفاءة المؤسسات التعليمية ومستوى العنصر البشري بالمؤسسات التعليمية، وما يتعلق بأوضاع المعلم، وحاجته إلى تأمين المناخ التربوي الملائم الذي يحافظ على حقوقه ومكتسباته المشروعة ويساهم في الارتقاء وتطوير قدراته وإمكاناته.

وطالبت الجمعية السلطة التشريعية بضرورة حسم المسائل العالقة في القانون 28/2011 الخاص بكادر المعلمين، ومن أبرزها ما سبق وأن تقدمت به الجمعية على امتداد الفصول التشريعية السابقة من إجراء تعديلات تمت الموافقة عليها وبقيت مدرجة على جدول التصويت ومن أبرزها تعديل كادر المعلمين الخاص بالوظائف الإشرافية وضم المراقبين ومدراء الشؤون التعليمية ومدراء العموم، وكذلك التعديلات المعنية في تعيين المعلمين الجدد على المستوى معلم (ه)، وتعديل المادة السابعة الخاصة بمكافأة الاستحقاق، إلى جانب أن تبادر وزارة التربية بتطبيق بنود الكادر فيما يخص مكافأة الدورات التدريبية للمعلمين.

كما طالبت الجمعية في ختام بيانها بضرورة المبادرة الجادة من قبل مجلس الأمة وكل نوابه لإقرار مشروع قانون حماية المعلم في ظل الواقع المؤلم الذي يعيشه المعلمون والإدارات المدرسية بشكل عام في الاعتداءات المؤسفة التي يتعرضون لها من بعض الطلبة وأولياء الأمور، مشيرة أنها كانت ومازالت تطالب بوضع حد لمثل هذه الاعتداءات من خلال إقرار قانون حماية المعلم لتأمين السبل الكفيلة لحماية المعلم وتهيئة الأجواء المناسبة له لممارسة رسالته ومسؤولياته الجسيمة على أكمل وجه وبما يتوافق مع مكانته الرفيعة.

وليد الحساوي

4 آلاف و280 دراساً ودارسة في «تعليم الكبار» بالفروانية

محمود الموسوي

كشف رئيس قسم تعليم الكبار ومحو الأمية بمنطقة الفروانية التعليمية فواز المطيري عن إحصائية أعداد الدارسين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية في المرحلين المتوسطة والثانوية للعام الدراسي الجاري 2015/2016، مؤكدا ان باب التسجيل أغلق في شهر أكتوبر الماضي في المراكز للمرحلتين للرجال والنساء بإجمالي عدد دارسين بلغ 4 آلاف و280 دارسا ودارسة. وأكد المطيري في تصريح صحافي، حرص الإدارة تحت إشراف مدير عام المنطقة جاسم بوحمد على توفير كل التسهيلات الممكنة في إجراءات تسجيل الراغبين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية وفق النظم واللوائح المتبعة، موضحا انهم لا يدخرون جهدا في تلقي الطلبات وتسجيل المتقدمين في نظام تعليم الكبار، منوها إلى ان هناك 6 مراكز موزعة على المناطق السكنية التابعة لمحافظة الفروانية التعليمية للمرحلة المتوسطة 3 مراكز للرجال و3 للنساء، و5 مراكز أخرى للمرحلة الثانوية 3 منها للرجال ومركزين للنساء. وأشار إلى ان الطاقة الاستيعابية للمراكز الموجودة في المنطقة تكفي لاحتضان جميع المسجلين الجدد في المراكز التابعة لمنطقة الفروانية التعليمية، موضحا ان هناك مراكز خاصة بالرجال، فمراكز المرحلة المتوسطة هي غازي القصيبي وعمار بن ياسر وإبراهيم المهنا، ومراكز المرحلة الثانوية مرشد البذال والصباح وجليب الشيوخ، في حين المراكز الخاصة بالنساء للمرحلة المتوسطة هي أبرق خيطان والعارضية والفردوس، وللمرحلة الثانوية مركزين هما حواء بنت يزيد وأم الحكم.